

الإجابة النموذجية لامتحان اقتصاد التنمية

الجواب الأول(5ن):

شكل الخلاف حول الدور المنوط بالعنصر البشري اتجاه البيئة والعكس محور الخلاف بين الاقتصاديين، فالعنصر البشري رغم وجوده منذ الكلاسيك والنيوكلاسيك حتى الآن إلا أنه عند تلك المدارس جاء في إطار أن العمل عنصر إنتاج ومن خلاله يمكن النمو، بينما اعتبر المفهوم الجديد للتنمية أن الإنسان هو جوهر التنمية، وأن هذه الأخيرة يجب أن تتعدى استجابتها للمتطلبات الاقتصادية إلى المتطلبات الاجتماعية والبيئية أيضا، ومن هنا كان الانقسام بين اتجاه الاستدامة الضعيفة الذي تمثله المدرسة الإصلاحية و اتجاه الاستدامة القوية الذي تمثله المدرسة الراديكالية.(5,0ن)

ويعتبر الخلاف حول الاستدامة نتاجا للتناقض بين ما هو مطلوب من الأرض وبين ما يمكن للأرض أن تقدمه (25,0ن)، وهو ما يفرض قيودا مزدوجا على التنمية المستدامة وهو أنها ترتبط بأداء العمليات الطبيعية إضافة إلى الوفاء بالحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية(25,0ن)، ولتحقيق هذا يتطلب إما تعظيم إنتاجية الموارد وإما تقليص العبء الذي تتحمله البيئة(الموارد و الطاقة)(25,0ن) وبمعنى آخر تضيق الفجوة بين العرض والطلب.(25,0ن)

إن الاستدامة الضعيفة تتمركز حول الإنسان وتركز على قدرة التكنولوجيا على حل أي مشكلة كما أنها قادرة على سد الفجوة بين الطلب والعرض للوفاء بحاجات المجتمع، وهو ما ينادي به أصحاب الرأسمالية الليبرالية إزاء الموقف البيئي(25,0ن)، والذي يرفض الادعاء بأن قوى السوق قد أدت في الماضي إلى التدهور البيئي أو أنها تتسبب في أزمة بيئية في المستقبل(25,0ن)، زاعمين بأن الأزمة البيئية ليست إلا نتاج جهل وجشع يمكن كبحه(25,0ن)، من خلال التعليم و سن التشريعات وترشيد استخدام الموارد، وبذلك فإن فكرتها تتمحور حول الإبداع التقني(25,0ن).

أما الاستدامة القوية فينادي بها من ينظرون إلى الأرض كمورد ناضب غير متجدد(25,0ن)، ومن ثمة فلا يوجد مستقبل بيئي إلا إذا وجد تعديل جذري على جانب الطلب(25,0ن)، والذي يتطلب نظاما اقتصاديا واجتماعيا أقل تدميرا للطبيعة(25,0ن) بدلا من السعي لتحقيق هدف النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات ذات نظرة مادية. إن هذا الاتجاه يستهدف الإصلاح من خلال التحول إلى نظام اجتماعي بيئي معتبرا بأن الأزمة البيئية هي نتيجة لأزمة القيم السائدة(25,0ن)، وأن التطور التقني لن يكون فاعلا إلا إذا صاحبه تغير قيمي(25,0ن) يهدف إلى تغيير نوعية الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأساق الحيوية للأرض.(25,0ن)

ولقد ظهر اتجاه ثالث اتخذ موقفا توافيقيا بين الاستدامتين الضعيفة والقوية وهو ينسب بالأساس إلى الاستدامة الضعيفة(25,0ن) حيث يهتم بالنواحي الاجتماعية والبيئية كحل توافقي بين الاتجاهين(25,0ن)، ويرى بأن هناك ارتباطا وثيقا بين الجودة البيئية والمساواة الاجتماعية(25,0ن) فحينما يحدث تدهور للبيئة يكون ذلك مرتبطا في معظم الأحوال بقضايا العدالة الاجتماعية و المساواة

والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام، وهو بذلك يشدد على قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار في حال إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة. (25،0ن)

الجواب الثاني(5ن):

اعتمد روستو(1960) على مقارنة تاريخية لتحليل عملية التنمية الاقتصادية متأثرا في ذلك بالتجربة الأمريكية و البريطانية (25،0ن) التي استهدف جلب أنظار الدول المتخلفة إليها، مبينا أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يتم على شكل مراحل متتابعة(25،0ن) تمر بها كل الدول لتصل إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الوفير للسلع و الخدمات (25،0ن)، معتقدا أن التاريخ التنموي للدول المتقدمة سيعيد نفسه بالنسبة لمختلف الدول(25،0ن) ولذلك ألقت نظريته الضوء حول مراحل النمو والشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية بالنسبة للبلدان النامية(25،0ن)، إلا أنه من الصعب التعميم والإقرار بحتميتها أو ثبات نمطها. إذن قسم روستو النمو المحقق في البلدان المتقدمة إلى مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق للمرحلة التي تليها، وعليه فقد رأى بأن التخلف ما هو إلا مرحلة من مراحل التنمية (25،0ن) التي تمر بها بلدان العالم المختلفة. ويعني ذلك أن التخلف عنده ما هو إلا تأخر زمني (25،0ن) وأنه يجب على البلدان المتخلفة أن تسلك نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة في الفترة ما بين (1850-1950) حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي(25،0ن). وهو بذلك يفسر التخلف تفسيراً كمياً وتكنولوجياً للمراحل(25،0ن).

لقد فرق روستو بين خمس مراحل (25،0ن) هي: مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج ، مرحلة الاستهلاك الوفير، و فيما يلي بيان بأهم مميزات كل مرحلة.

• مرحلة المجتمع التقليدي: و تتميز بوجود مجتمع بدائي محدود المستوى العلمي والتغير الاجتماعي تلعب فيه العائلة والقبيلة دورا مهيمنا، ويسوده اقتصاد زراعي متخلف فنيا و انتاجيا حيث تنخفض فيه مردودية الأرض للهكتار الواحد ويشغل فيه حوالي ثلاثة أرباع قوة العمل، وتكون السلطة السياسية فيه لا مركزية و متركزة في أيدي ملاك الأراضي، كما أن إنفاق الدخل في مجمله يكون على مواد استهلاكية و غير إنتاجية.(5،0ن)

• مرحلة ما قبل الانطلاق: وتسمى أيضا مرحلة التهيؤ للانطلاق وفيها تتأسس الظروف اللازمة للإقلاع، حيث يرى روستو أن المجتمع يحتاج إلى مرحلة انتقالية كي يتحول من المرحلة التقليدية إلى وضع يتم فيه استغلال أساليب العلم الحديث و يقر بأن أوروبا الغربية قد مرت بهذه الظروف في أواخر القرن السابع عشر و أوائل القرن الثامن عشر. ومن مظاهر هذه المرحلة سعي الأفراد نحو تحقيق مستوى معيشة أفضل وقيام عدد من المنظمين في القطاعين العام والخاص بتعبئة المدخرات وتحمل المخاطر، ظهور البنوك ومؤسسات الوساطة التمويلية وزيادة مستوى الاستثمار و ظهور نخبة جديدة من الأشخاص تشكل المجتمع الصناعي و تسود على نخبة ملاك الأراضي . إلا أن كل هذه المظاهر تحصل في نطاق ضيق، بحيث تظل الإنتاجية منخفضة وتغلب القيم القديمة على ثقافة المجتمع، ويستمر المجتمع التقليدي قائما جنبا إلى جنب مع نشاط حديث محدود الحجم تمت إدارته بواسطة القوى المستعمرة أو تلك الموالية لها.(5،0ن)

• مرحلة الانطلاق: يحدث الانطلاق الاقتصادي في المجتمع نتيجة ظهور حافز قوي على التغيير قد يكون ثورة سياسية أو حصول تجديرات تكنولوجية واسعة تترتب عليها وفورات خارجية كبيرة في مختلف قطاعات المجتمع، أو نتيجة ظروف دولية مناسبة مثل ايجاد منافذ سوقية جديدة. تكون هذه المرحلة أقصر من المراحل السابقة و تتوفر فيها ثلاث عناصر مرتبطة ببعضها البعض هي: * ارتفاع معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد عن 10٪.

*نمو أحد القطاعات الصناعية الرئيسية أو أكثر مع تميزها بمعدل نمو عال جدا.

*ظهور تنظيمات سياسية واجتماعية تقوم باستغلال فرص التوسع في القطاع الحديث وتوفر لها قابلية الاستثمار.

يعتبر تحقيق النمو شرطا ضروريا في مرحلة الانطلاق وقد يمول المعدل المرتفع من الاستثمار عن طريق المدخرات الداخلية أو واردات رأس المال من الخارج.(5,0ن)

• مرحلة النضج: تأتي هذه المرحلة عادة بعد نحو 60 عاما من بداية الانطلاق و تتميز بتحقيق النمو المستدام وارتفاع درجة التصنيع و انتشار استخدام التكنولوجيا الحديثة وتعمق آثارها في ظل التقدم الاقتصادي الذي تحل فيه القطاعات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة و يرافق فيه التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن، كما تعمد فيه الدولة إلى تصدير الفائض من منتوجاتها.(5,0ن)

• مرحلة الاستهلاك الوفير: تتميز هذه المرحلة بارتفاع الدخل الحقيقي للفرد وازدياد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية حيث يتمتع أفراد المجتمع بأنماط استهلاكية عالية و يتزايد متوسط نصيب الفرد من السلع الاستهلاكية المعمرة.(5,0ن)

الجواب الثالث (4ن):

تعتبر استراتيجية إحلال الواردات من أولى استراتيجيات التصنيع التي عملت بها كثير من الدول المتخلفة بغرض تحقيق اكتفائها الذاتي وتقليص تبعيتها للسوق العالمية(25,0ن). وفيها يقوم البلد بإنتاج السلع الاستهلاكية المختلفة التي كان تأتي سابقا من الاستيراد(25,0ن). وتستند هذه الاستراتيجية إلى نظرية النمو المتوازن (25,0ن) التي تستبدل الواردات بالإنتاج المحلي مع استخدام الدعم وتدابير الحماية التي تفرضها الدولة لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق الداخلي(25,0ن)، وجعلها في وضع أفضل بالنسبة للمنتجات الأجنبية من حيث المنافسة السعرية(25,0ن). وتفسير ذلك أن الرسوم الجمركية على الواردات وكذلك القيود غير الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار هذه السلع في السوق المحلي وبذلك يكون المنتج المحلي في وضع تنافسي أفضل بالمقارنة مع المنتج الأجنبي وبالتالي يمكنه رفع أسعار منتجاته في السوق المحلية لتغطية تكاليف إنتاجه المرتفعة(25,0ن).

ورغم أن التكاليف الأولية قد تكون أكبر من السلع المستوردة المنافسة فإن المبرر الاقتصادي لهذه الصناعات هو أنه بعد فترة تبدأ الصناعة بجني المنافع وتنخفض التكاليف الإنتاجية(25,0ن)، أو

أن ميزان المدفوعات سوف يتحسن مع تقلص حجم الاستيراد أو الاثنين معا (25،0ن). وفي النهاية سوف تنمو الصناعة الناشئة وتستطيع المنافسة في الأسواق العالمية (25،0ن).

إن انتهاج هذه الاستراتيجية لم يقدم حلا مستداما للتنمية ولا مخرجا لمشكلة التخلف، كما أنها لم تترك نمطا متوازنا من الاستهلاك والانتاج حسب طلب المستهلك (25،0ن) وهذا يتناقض مع مبادئ نظرية النمو المتوازن. ويذكر من بين النتائج التي أسفرت عن تطبيقها : نجاحها في تحفيز الطلب الداخلي في الدول المتخلفة مع استبعاد الطلب الخارجي لعدم قدرتها على المنافسة (25،0ن)، ارتفاع تكاليف الإنتاج وهدر الموارد وعدم استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة (25،0ن)، ضعف جودة السلع المحلية بسبب غياب المنافسة الأجنبي (25،0ن)، عجز ميزان المدفوعات وتآكل النقد الأجنبي (25،0ن)، ارتفاع المديونية الخارجية (25،0ن) وزيادة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة (25،0ن).

الجواب الرابع (6ن):

يمكن الاستدلال بصياغة نموذج هارود-دومار في تفسير التخلف من خلال طبيعة العلاقة التي يقيمها من جهة طرديا بين معدل النمو الاقتصادي و معدل كل من الادخار والاستثمار (5،0ن) ومن جهة أخرى عكسيا بين معدل النمو الاقتصادي ومعامل رأس المال وكذلك معدل النمو السكاني في حال إدراجه (5،0ن). بناء على ذلك يمكن فهم أسباب التخلف في الدول التي تعاني من ضعف معدلات الادخار والاستثمار (25،0ن) وارتفاع معامل رأس المال و معدل النمو السكاني. (25،0ن)

في سنة 1956 قدم سولو موقفه من التحليل التثاؤمي لنموذج هارود - دومار، في نموذج نيو كلاسيكي للنمو نشره في ورقة بحثية بعنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي"، بين فيه إمكانية نمو الاقتصاد (نمو الناتج الكلي) عند نمو معدل النمو السكاني (نمو عنصر العمل) ومعدل التقدم التكنولوجي، وأن هذا النمو مستقر أو يقترب من حالة التوازن على المدى الطويل بين الطلب الكلي والعرض الكلي. ورغم إعداد هذا النموذج بالأساس لتحليل النمو في الاقتصاديات الرأسمالية إلا أنه استخدم في دراسة النمو في كل الدول بما فيها الدول النامية. (25،0ن)

لقد حاول سولو تبيان إمكانية تحقيق الاقتصاد للنمو والاستقرار عند مستوى التوظيف الكامل مستخدما دالة إنتاج نيو كلاسيكية، ولقد أحرز تقدما كبيرا في فهم النمو الاقتصادي من خلال تحليله للعلاقة الموجودة بين الادخار (الاستثمار)، النمو السكاني والتغير التكنولوجي وتأثيرها على مستوى ونمو نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل، وكذا تمييزه بين المستوى الحالي لنصيب الفرد من الدخل عن مستواه في الحالة المستقرة وتوضيحه لمسار ديناميكية الانتقال نحو هذه الحالة. (75،0)

وتتمثل الإضافة القوية التي قدمها هذا النموذج في نقطتين أساسيتين: الأولى هي توصله إلى تفسير محددات ثراء بلد ما على المدى الطويل (في الحالة المستقرة) بمستوى المعلمات الهيكلية التي يتمتع بها (معدل الادخار، معدل النمو السكاني، مستوى التكنولوجيا، معدل الاهتلاك)، وهو ما يشرح فروق نصيب الفرد من الدخل بين البلدان بناء على الفروق الحاصلة في هذه المعلمات. (1ن) والثانية هي شرحه لفروق معدل النمو بين البلدان باعتماده على مسار الديناميكية الانتقالية بهذه الاقتصاديات نحو حالتها المستقرة حيث كلما كان البلد تحت مستوى الحالة المستقرة زادت سرعة نموه، والعكس

صحيح. (1ن) إضافة إلى ذلك فقد فتح المجال لتساؤلات مهمة بخصوص الطريقة المناسبة لاقتناء التكنولوجيا الحديثة في البلدان التي تعاني من تأخر في النمو.

طبعاً لم يتمكن نموذج سولو من تقديم نظرية للنمو الطويل إلا بعد إدراجه للتقدم التقني كعامل خارجي، وبالتالي في ظل غياب هذا العامل لا يمكن تحقيق النمو (25،0ن). ومع ذلك فإنه لم يوضح كيفية حدوث التقدم التقني ولا كيفية تأثيره على النمو، حيث وصفه بالمتغير من السماء (25،0ن). وفي ذات السياق أكد سولو على أهمية تراكم وإنتاجية عوامل الإنتاج كعناصر محددة للحالة المستقرة ومعدل النمو الاقتصادي، لكنه لم يتطرق إلى العوامل الأساسية المحددة لتراكمها وإنتاجيتها ولا لقنوات تأثيرها على الإنتاج والنمو. أيضاً مما يؤخذ عليه هو اقتصار تحليله على قطاع واحد على حساب باقي القطاعات، وبالتالي إهماله لدور تخصيص رأس المال والعمل في التأثير عليهما. إضافة إلى ذلك لم ينجح هذا النموذج في تفسير الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة مما أدى إلى استمرار وتواصل البحث في مجال النمو الاقتصادي. (1ن)